



آفاق استثمار الكرد في حكم الشمال السوري

ترجمات

نشرت "شبكة الأعمال الإقليمية المتكاملة الإغاثية والتحليلية" دراسة بعنوان: "The Kurdish struggle in northern Syria" تناول فيها الكاتب "كارل دروت" الجهود التي يبذلها الكرد للاستمرار في تحقيق طموحاتهم وسط بيئة معادية إقليمياً ومنقسمة داخلياً، وهيمنة "حزب الاتحاد الديمقراطي" على ما بات يطلق عليه الكرد إقليم "روجافا" أو غرب كردستان، والذي يضم كانتونات: الجزيرة وكوباني وعفرين.

ورأى الباحث إمكانية استمرار حكم الكرد للمناطق ذات الأغلبية الكردية، مقابل صعوبات يمكن أن يواجهوها في حكم المناطق ذات الأقلية الكردية والمناطق المختلطة، باستثناء منطقة عفرين ذات الطبيعة الهشة والمعزولة شمال غرب سوريا، والتي قد تتقاذفها الأيدي على رقعة شطرنج الجغرافيا السياسية المتقلبة.

ولفت الكاتب الانتباه إلى أنه على الرغم من تصويت أكراد العراق على الاستقلال؛ فإن المسؤولين الأكراد في المناطق التي يحكمها "حزب الاتحاد الديمقراطي" يعدون بعدم الانفصال حتى وإن كانت لديهم القدرة على ذلك، لكن تغير المواقف أمر وارد لأن الجيب الكردي الآخذ بالتمدد -والذي يسيطر عليه حزب الاتحاد الديمقراطي- يدار ومنذ مدة كجيب ذو حكم مستقل، ويستلهم أفكاره من عبدالله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني الذي ينظر لإنشاء دولة مستقلة لأكراد تركيا منذ عدة عقود.

وفي الوقت الذي تتحرك فيه قوات سوريا الديمقراطية -التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي وذراعه العسكرية وحدات حماية الشعب الكردي- في عمق الأراضي العربية بدعم أمريكي لإخراج تنظيم "داعش" من الرقة؛ فإن أكراد شمال سوريا ليسوا على عدا مع تركيا ومع إقليم كردستان العراق فحسب، بل لديهم عداوات مع المعارضة السورية المنقسمة هي كذلك على نفسها.

جذور الانقسام

وأشارت الدراسة إلى أن القوميين الكرد قد أعلنوا في العام الماضي عن تطبيق نظام فيدرالي في مناطق سيطرتهم، وتحديدًا في: عفرين، وكوباني، وإقليم الجزيرة بالحسكة، والتي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي، ويتمتع بكثرة الأتباع فيها لكنه يعتقل معارضييه من الأكراد ويجبرهم على ترك البلاد، خصوصاً أعضاء المجلس الوطني الكردي الذي يتضمن خليطاً من الأحزاب الكردية المعارضة لحزب الاتحاد الديمقراطي.

وقد أكد المعارض السياسي شيار عيسى بأن حزب الاتحاد، يضطهد معارضييه من خلال سجنهم، وحرق مقرات الأحزاب المعارضة، وإهانة الصحفيين، ومنع منظمات العمل المدني من العمل بحرية، علماً بأن أعضاء مجلس الشعب قد تم تعيينهم من قبل الحزب ولم يأتوا إلى مناصبهم عن طريق الانتخاب. وفي حال إجراء انتخابات مستقبلية، فإنه سيكون من المتعذر على المعارضين منافسة حزب الاتحاد الديمقراطي، مما دفع المجلس الوطني الكردي لمقاطعة انتخابات المجالس المحلية والمجلس التشريعي المزمع عقدها في الأشهر المقبلة، خاصة وأن العداوة قد تعمقت بين المتنافسين بسبب الصراعات التي يخوضها حزب الاتحاد الديمقراطي مع حلفاء المجلس الوطني الكردي في المعارضة السورية وإلحاز الكردستاني الديمقراطي الذي يحكم إقليم كردستان العراق.

هجرة الأدمغة

وبدلاً من بذل الجهد لتحقيق حلم "الدولة الفاضلة"، وتجسين الاقتصاد، يخوض إقليم "روجافا" صراعاً لأجل البقاء على قيد الحياة، فقلة فرص العمل، وسياسات التجنيد الإجباري تسبب بهروب كثير من الأكراد من مناطق الحكم الذاتي وخصوصاً الشباب ذوي التعليم العالي، وقد أكد غاندي جينغو -وهو خريج جامعي في أواسط العشرينات من العمر من القامشلي- أن معظم الشباب غادروا "روجافا" لعدة أسباب أبرزها: تجنب الانضمام إلى أي من الفصائل المتحاربة على التراب السوري، وقد غادر هذا الشاب إلى إقليم كردستان العراق السنة الماضية ثم التحق بقطار المهاجرين إلى أوروبا، في حين يغادر الكثير من المسيحيين بعد بيع أراضيهم مما يحول المناطق المسيحية في السابق إلى مختلطة، فضلاً عن تدفق الفقراء والقرويين والمشردين القادمين من شتى المناطق السورية نتيجة الحرب، مما يزيد من الأعباء الاقتصادية على مناطق الأكراد.

وتؤكد مصادر أرقام الأمم المتحدة أن أكثر من ثلاثمائة ألف نسمة قد غادروا مساكنهم من الرقة وحدها، حيث أثر الكثير منهم الفرار إلى مناطق سيطرة الأكراد حيث نزل ثمانية آلاف نازح في مخيم عين عيسى التي تقع على بعد 40 كم شمال الرقة وتسيطر عليها قوات سورية الديمقراطية. وأشارت منظمة "أطباء بلا حدود" إلى أن تدفق المزيد من اللاجئين إلى عين عيسى، دفع حزب الاتحاد الديمقراطي للتذمر من عدم قدرته على استيعاب أفواج اللاجئين.

العزلة الاقتصادية

قبل نشوب الأزمة السورية كانت مناطق شمال سوريا منتجاً رئيساً للحبوب والقطن، بإضافة إلى إنتاج النفط والغاز، إلا أن هذه القطاعات بدأت تنهار بعد اندلاع الحرب وأصبح الحصول على قطع الغيار وضخ الماء للري صعباً للغاية، في حين أصبحت عملية تأمين الطرق لاستيراد الحاجيات الأساسية تمثل تحدياً كبيراً في المناطق التي لم تعد تنتج سوى القليل من احتياجاتها. بينما يعتبر الوضع في جيب عفرين مختلف عن بقية المناطق ذات السيطرة الكردية منذ أن انتقلت بعض الصناعات الحربية إلى هذا الجيب فراراً من عمليات السلب التي شهدتها المدينة.

ونتيجة للتوتر في تلك المناطق فقد أغلقت تركيا حدودها بشكل كامل مع سوريا، كما تعتبر الحدود مع إقليم كردستان العراق مغلقة إلى حد كبير، وأسهمت المعارضة السورية وتنظيم "داعش" في تدهور الوضع من خلال إغلاق الطرق أمام حزب الاتحاد الديمقراطي، مما أدى إلى زيادة الأسعار وتقلص فرص العمل وانخفاض الرواتب بصورة كبيرة. ويوضح ممثل الشؤون الخارجية للإدارة الكردية سينام محمد أن منتجات مناطق السيطرة الكردية يتم بيعها بأسعار منخفضة وحينما يتم أخذها لمناطق أخرى تُباع بأسعار مرتفعة لأن هذه البضائع تمر بالكثير من الحواجز التابعة لعدة فصائل، حيث يفرض كل فصيل ضرائب خاصة به إلى أن تصل هذه البضائع إلى وجهتها النهائية، ويعرقل اعتماد الكرد على الحماية الأمريكية تطور التبادل التجاري المستقر بين مناطق سيطرة الأكراد مع النظام وحلفائه.

العلاقات مع أكراد العراق

وتشير الدراسة إلى أنه كان من المفترض إنشاء منفذ مضمون للتجارة مع إقليم كردستان العراق، إلا أن الخلافات الكبيرة بين حزب البرزاني "الحزب الديمقراطي الكردستاني"، وحزب الاتحاد الديمقراطي تمنع ذلك، فقد أبقى إقليم كردستان معبره الحدودي مع سوريا "سيملكا" مغلقاً على مدى السنوات السابقة، وكان من أهم أسباب إغلاق المعبر رفض حزب الاتحاد الديمقراطي مشاركة السلطة مع المجلس الوطني الكردي من جهة، ورغبة بارزاني في إبقاء علاقاته حسنة مع تركيا من جهة ثانية. ويؤكد سينام محمد أن السلطات التركية تضغط على مسعود البرزاني لمواصلة إغلاق المعبر.

وعلى الرغم من وصول بعض الأسلحة لحزب الاتحاد الديمقراطي من إقليم كردستان العراق، وتصدير النفط الخام من شمال سوريا لإقليم كردستان عام 2014؛ إلا أن هذا التبادل قد توقف في الفترة الحالية، ومن غير الوارد استئناف التعاون نظراً لاعتماد إقليم كردستان العراق على تركيا في حركتي الاستيراد والتصدير.

مستقبل الرقة

وأشارت الدراسة إلى أنه على الرغم من العلاقات المضطربة والخلافات المستشرية بين مختلف الفئات الكردية في المنطقة؛ إلا أن حزب الاتحاد الديمقراطي قد نجح في منع نشوب صراعات شاملة في مناطق سيطرته، ويؤكد مسؤولو الحزب أن مشروعهم لا يقتصر على الكرد وحدهم، بل يشمل جميع العرقيات، لكن المنظمات الحقوقية بما فيها منظمة العفو الدولية تتهم الحزب بتهجير العرب والترکمان بتهمة دعم "داعش"، ويبدو أن مسألة إعادة الإعمار ستمثل تحدياً كبيراً في ظل توسع الإقليم، وسيكون من الصعب للحزب القيام بهذه المهمة منفرداً في بلد دمرت قرأه وبلداته ومدنه بفعل الحرب.

وفي إجابة على التساؤل بشأن الخطة المزمعة بعد تحرير الرقة؛ يجيب المسؤول الكردي محمد بأن الخطة هي نفسها التي تم تنفيذها في منبج ذات الأغلبية العربية، حيث يدير الآن المجلس المحلي مدينتهم دون تدخل خارجي، وسيتم تطبيق ذلك في مدينة الرقة.

إلا أنه من غير المتوقع أن يستتب الأمر لحزب الاتحاد الديمقراطي في المناطق التي يشكل فيها الأكراد أقلية سكانية، وذلك بسبب الحساسية المجتمعية المفرطة، ولا يقتصر لاتخوف على ضعف دور الحزب بل في إمكانية اندلاع صراعات سياسية محلية نتيجة الفراغ في السلطة، مما قد يذكي العنف ويخرج الأوضاع عن السيطرة.

حالة عفرين

ورأى الكاتب أن جيب عفرين سيكون المكان الأكثر ضعفاً في الشمال السوري لوقوعه في أقصى شمال غرب سوريا، ولكونه قد مر عليه معظم فترة الحرب دون قتال، فقد تمددت قوات سوريا الديمقراطية منه شرقاً نحو مناطق سيطرة المعارضة و"داعش" في محاولة لربطه بجيب كوباني مروراً بمنبج، إلا أن تركيا وحلفاءها من المعارضة قد أحبطوا هذا المخطط من خلال شن هجوم على عفرين.

وعلى العكس من بقية الجيوب الكردية الأخرى؛ فإنه ليس لدى الولايات المتحدة تواجد عسكري في منطقة عفرين التي تعتمد على الروس، وقد توسل إليهم حزب الاتحاد الديمقراطي لمنع الأتراك من الاستمرار في قصف مناطقهم، لكن موسكو لم تحرك ساكناً، ويبدو أن الروس غير معنيين في الوقت الحالي بإنشاء منطقة آمنة في عفرين، وستبقى المنطقة نقطة تداول في رقعة شطرنج الجغرافيا السياسية، ولن تسهم قوى خارجية أخرى -وخاصة أمريكا- في تقرير مصيرها على المدى البعيد. وربما سيتوجب على هذا الجيب في لحظة ما القبول بنوع من سيطرة النظام أو أن خسارة الحماية الروسية. وتبقى عفرين رغم حضورها المملفت جزء من الأحجية الكردية والسورية، إذ لا يعرف إذا ما أو إلى متى تصمد الإدارة الكردية في الشمال السوري المضطرب.